

بَابُ الرَّبَا

٨٢٩ - عَنْ جَابِرٍ قَالَ: - لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَكِلَ الرَّبَا، وَمُوكِلَهُ، وَكَاتِبَهُ، وَشَاهِدِيهِ، وَقَالَ: " هُمْ سَوَاءٌ " - رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

٨٣٠ - وَلِلْبُخَارِيِّ نَحْوُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي جُحَيْفَةَ

الحديث أخرجه مسلم عن أبي الزبير، عن جابر، قال: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَكِلَ الرَّبَا، وَمُوكِلَهُ، وَكَاتِبَهُ، وَشَاهِدِيهِ» وَقَالَ: «هُمْ سَوَاءٌ» .

ورواه البخاري عن عون بن أبي جحيفة، عن أبيه: أَنَّهُ اشْتَرَى غُلَامًا حَجَّامًا، فَقَالَ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الدِّمِّ، وَثَمَنِ الْكَلْبِ وَكَسْبِ الْبَغِيِّ، وَلَعَنَ أَكِلَ الرَّبَا وَمُوكِلَهُ، وَالْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ وَالْمُصَوِّرَ»

٨٣١ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: - الرَّبَا ثَلَاثَةٌ وَسَبْعُونَ بَابًا أَيْسَرُهَا مِثْلُ أَنْ يَنْكِحَ الرَّجُلُ أُمَّهُ، وَإِنْ أَرَبَى الرَّبَا عَرَضُ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ - رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهٍ مُخْتَصَرًا، وَالْحَاكِمُ بِتَمَامِهِ وَصَحَّحَهُ

الحديث أخرجه ابن ماجه عن ابن أبي عدي، عن شعبة، عن زبيد، عن إبراهيم، عن مسروق، عن عبد الله، عن النبي ﷺ، قال: «الرَّبَا ثَلَاثَةٌ وَسَبْعُونَ بَابًا» .

وأخرجه الحاكم بتمامه عن عبد الله، عن النبي ﷺ، قال: «الرَّبَا ثَلَاثَةٌ وَسَبْعُونَ بَابًا، أَيْسَرُهَا مِثْلُ أَنْ يَنْكِحَ الرَّجُلُ أُمَّهُ، وَإِنْ أَرَبَى الرَّبَا عَرَضُ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ»

وصححه الحاكم وأقره الذهبي وصححه الألباني لشواهده.

وفي هذه الأحاديث دليل على حرمة الربا وأنه من كبائر الذنوب وأن معصيته من أشد المعاصي والأدلة على في الكتاب والسنة متكاثرة منها

قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٧٨].

وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: (اجتنبوا السبع الموبقات قالوا: وما هن؟ قال: الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات).

وأبواب الربا وطرقه كثيرة وسيكثر في آخر الزمان كما في حديث ابن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: (بين يدي الساعة يظهر الربا والزنا والخمر) قال المنذري رواه رواة الصحيح، وهذا ظاهر في زماننا والله المستعان حتى أنه سيأتي على الناس زمان لا يبقى أحد إلا ويأكل الربا فمن لم يأكله جاءه من دخانه فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يَبْقَى أَحَدٌ إِلَّا أَكَلَ الرِّبَا فَإِنْ لَمْ يَأْكُلْهُ أَصَابَهُ مِنْ بُخَارِهِ ». أو « أَصَابَهُ مِنْ غُبَارِهِ » رواه ابو داود وضعفه الألباني. فنسأل الله السلامة والعافية وأن يطيب أرزاقنا ويخلصها من الحرام والمتشابه، وغيرها من

النصوص الكثيرة التي تحذر المسلم من القرب منه، وتحثه على عدم التهاون بالتعامل به ولو كان يسيراً.

وقد أجمع العلماء على تحريم الربا في الجملة كما نقله غير واحد من العلماء.

وتعريف الربا: لغة: يطلق على العلو والزيادة، فيقال: ربا الشيء إذا زاد وعلا كما قال تعالى:

﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ﴾ [البقرة: ٢٧٦].

وشرعاً: الزيادة والتفاضل في أشياء مخصوصة.

والربا من حيث الأصل قسمان: ربا النسيئة وربا الفضل:

فربا الفضل: وهو الزيادة في مبادلة مالٍ ربوي بمال ربوي من نفس جنسه، كمبادلة صاع بر بصاعي بر، أو صاع تمر جيد بصاعي تمر رديء أو كيس شعير بكيسين، أو مائة غرام من الذهب بمائة وعشرين غراماً أو خمسين ريال بمائة ريال فهذا ربا فضل وهو محرم كما سيأتي في الأدلة.

والثاني: ربا النسيئة: وهو تأخير القبض عند مبادلة الربوي بالربوي من جنسه مثل: بر ببر بعد شهر أو كيس شعير بكيس شعير بعد يومين أو ريالات بريالات مثلها بعد شهر.

لقول رسول الله ﷺ (مثلاً بمثل يداً بيد فمن زاد أو استزاد فقد أربى الآخذ والمعطي سواء) رواه مسلم

وقد دلت الأدلة على أن كلا النوعين محرم، وأنه داخل في تحريم الربا وأن ما جاء في النهي عن الربا فيقصد به ربا الفضل وربا النسيئة ونقل الإجماع على ذلك.

٨٣٢ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشَفُّوا بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشَفُّوا بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجِزٍ - مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

الحديث متفق عليه عن مالك، عن نافع، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشَفُّوا بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشَفُّوا بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجِزٍ»

قوله (وَلَا تُشَفُّوا بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ) أي لا تفضلوا بعضها على بعض أو لا تنقصوا بعضها عن بعض ويطلق أيضا على النقصان .

وفي هذا الحديث دليل على أن بيع الذهب بالذهب أو الفضة بالفضة يشترط فيه شرطان .

الأول: التساوي فلا يفاضل بينها لقوله (إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ) كأن يبيع غرام بغرامين

الثاني: التقابض في مجلس العقد لقوله (وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجِزٍ) وهذا يتناول جميع أنواع

الذهب والورق من جيد ورديء وصحيح ومكسور فمتى اختل واحد من هذين الشرطين

حرم البيع ووقعوا في الربا

ويدل لذلك أيضا حديث عُبَادَةَ وَ أَبِي هُرَيْرَةَ وَ أَبِي سَعِيدٍ بعده.

٨٣٣ - وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالذَّهَبِ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمَلْحُ بِالْمَلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ، يَدًا بِيَدٍ، فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَيَبْعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ - رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

الحديث رواه مسلم عن أبي الأشعث عن عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ به...

في هذا الحديث بيان أن المذكورات أصناف ربوية يجري فيها الربا بالنص فلا يجوز بيع بعضها ببعض بالدين بل لا بد من التقابض سواء كانت من جنس واحد كالذهب بالذهب أو أجناس مختلفة كالذهب بالفضة.

وفي قوله (مِثْلًا بِمِثْلٍ، سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ، يَدًا بِيَدٍ) دليل على أنه عند مبادلة الربوي بمثله كل ربويين اتحدا في الجنس والعلة " كذهب بذهب أو بر ببر أو تمر بتمر يشترط شرطان: التساوي والتقابض، فإذا اختلف أحد هذين الشرطين لم يصح وصارت المعاملة ربوية.

فإذا اختلف شرط التساوي دخلت في ربا الفضل مثل أن يعطيه صاعاً من تمر ويأخذ منه صاعين. وإذا اختلف شرط التقابض دخلت في ربا النسيئة مثل أن يعطيه غراماً من ذهب اليوم ويأخذ منه غداً غراماً بدله.

وفي قوله (فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَيَبْعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ) دليل على أنه عند مبادلة الربوي يختلف عنه في الجنس، مثل ذهب بفضة أو شعير ببر فيشترط شرطاً واحداً وهو التقابض دون التساوي فإذا اختلف هذا الشرط أصبحت ربا فيجوز بيع صاع بر بصاعين تمر و ٥

غرام ذهب بـ ١٠٠ غرام فضة بشرط التقابض قبل التفرق، ومثله يجوز بيع ريات بدولارات متفاضلة بشرط كونه يداً بيد؛ لأن العلة واحدة وهي الثمنية وأما الجنس فهو مختلف.

ولا يجوز بيع شعير ببر من غير تقابض ولا ذهب بفضة أو ريات من غير تقابض قال رسول الله ﷺ: (ولا يباع منها غائب بناجز).

عند مبادلة ربوي بغير ربوي، مثل ذهب بغم أو بر بثياب، أو ريات بساعات أو سيارة فلا يشترط التساوي ولا التقابض.

إذا اختلف الربويين في العلة مثل بر بذهب أو تمر بريالات فعلة البر والتمر الكيل والطعم، وعلة الذهب والريات الثمنية فلا يشترط عند المبادلة لا التقابض ولا التماثل هذا مذهب الحنابلة واختاره شيخ الإسلام وابن عثيمين.

وفي قوله (مثلاً بمثل، سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ)، دليل على أن مبادلة الربوي بمثله لا يجوز التفاضل فيه ولا أثر لكون هذا رديئاً، والآخر جيداً.

٨٣٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَزَنًا بِوَزْنٍ مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ وَزَنًا بِوَزْنٍ مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَزَادَ فَهُوَ رَبًّا - رَوَاهُ مُسْلِمٌ .**

رواه مسلم عن ابن أبي نُعْمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ....

وفيه دليل للمسألة السابقة وهو اشتراط التساوي عند مبادلة الربوي بمثله

وفي قوله (يحتمل أن يكون الجمع بين هذه الألفاظ توكيدا ومبالغة في الإيضاح)

ويؤخذ منه أنه عند مبايعة الذهب بالذهب يجب أن يكون بتقديره الشرعي المعروف وهو الوزن لا بالحرص والتخمين .

وعليه فما اشترط فيه التساوي والتماثل وهو ما اتحد في الجنس والعلة الربوية، كالذهب بالذهب أو الفضة بالفضة ألبر بالبر أو التمر بالتمر فلا بد عند مبادلة بعضه ببعض أن يكون بمعياره الشرعي كيلاً في المكيلات ووزناً في الموزونات، لأنه هو الذي ينضبط فيه التماثل والتساوي.

وفي حديث عبادة رضي الله عنه عند البيهقي أن رسول الله ﷺ قال: (الذهب بالذهب وزناً بوزن والفضة بالفضة وزناً بوزن والبر بالبر كيلاً بكيل والشعير بالشعير كيلاً بكيل).

وأما إذا كان الربوي لا يشترط فيه التساوي، مثل: ذهب بفضة فلا يشترط لمبادلتها المعيار الشرعي؛ لأنه لا مانع أن يختلف الوزن، قال شيخ الإسلام: "وما لا يختلف فيه الكيل والوزن مثل الأدهان فيجوز بيع بعضه ببعض كيلاً ووزناً" وعن أحمد ما يدل عليه. ص ١٢٨ الاختيارات.

وفي قوله (فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَرَادَ فَهُوَ رِبَاً) أي فمن أعطى الزيادة أو طلبها فقد أربى أي فعل الربا المحرم واشترك في إثمه الآخذ والمعطي.

٨٣٥ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنهما؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْبٍ، فَجَاءَهُ بِتَمْرٍ جَنِيْبٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَكُلْتُ تَمْرَ خَيْبٍ هَكَذَا؟ فَقَالَ: لَا، وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ " لَا تَفْعَلْ، بَعِ الْجُمُعَ بِالدَّرَاهِمِ، ثُمَّ ابْتَغِ بِالدَّرَاهِمِ جَنِيْبًا وَقَالَ فِي الْمِيزَانِ مِثْلَ ذَلِكَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَمُسْلِمٌ: " وَكَذَلِكَ الْمِيزَانُ " .

قوله (جَاءَهُ بِتَمْرٍ جَنِيْبٍ) أي بتمر جيد حسن.

قوله (أَكُلْتُ تَمْرَ خَيْبَرَ هَكَذَا) هل كل التمر الذي يخرج من نخيل خيبر من هذا النوع الجيد

قوله (إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ) فبين له أنه يتفاوت منه الجيد ومنه الرديء

وأنهم يبادلون الجيد بالرديء مع التفاضل فيدفعون صاعين من الخلط والرديء ويأخذون

مقابله صاع من التمر الجيد

قوله (لَا تَفْعَلْ بَعِ الْجُمُعَ بِالدَّرَاهِمِ ثُمَّ ابْتَغِ بِالدَّرَاهِمِ جَنِيْبًا) أي فنهاهم عن ذلك لأن هذا

التفاضل ربا وأرشدتهم إلى الطريقة الشرعية

وفي الحديث فوائد

أحدها أن العالم والكبير ينبغي له أن يتفقد من تحت يده من عمال ووكلاء وغيرهم ويسألهم عن

معاملاتهم لأنه قد يخفى عليهم الحلال من الحرام.

وفيه إنكار المنكر بالرفق والنصيحة وعدم تركه .

ومنها أن العالم إذا نهى عن المعاملة الحرام ينبغي عليه أن يبين للسائل الطريق الشرعي والبديل

الحلال وهذا من الدلالة على الخير والتواصي بالحق.

وفيه بيان مسألة الحديث وهي أن التمر من الأصناف الربوية وعند مبادلت بعضه ببعض يجب

فيه التساوي والتقابض كما قال ﷺ التَّمْرُ بِالتَّمْرِ مِثْلًا بِمِثْلٍ، سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ، يَدًا بِيَدٍ.

وأنه لا يجوز التفاضل بينه ولو اختلف التمر جودة ورداءة.

وإنما يصار إلى طريقة أخرى وهي أن يبيع التمر الرديء بدراهم ثم يشتري بالدراهم تمراً جيداً.

وفي الحديث دليل على أن بيع الجنس بجنسه يجب فيه التساوي سواء اتفقا في الجودة والرداءة أو اختلفا وأن التمر كله جنس واحد.

قوله (وَقَالَ فِي الْمِيزَانِ مِثْلَ ذَلِكَ وَلِمُسْلِمٍ: " وَكَذَلِكَ الْمِيزَانُ)

أي أن القول فيما كان يوزن إذا بيع بجنسه مثل القول في المكيل فلا يجوز أن يباع متفاضلاً، فلو باع دراهم بدراهم وجب فيها التساوي .

٨٣٦ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الصُّبْرَةِ مِنَ التَّمْرِ لَا يُعْلَمُ مَكِيلُهَا بِالْكَيْلِ الْمُسَمَّى مِنَ التَّمْرِ - رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

٨٣٧ - وَعَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: إِنِّي كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلِ " وَكَانَ طَعَامُنَا يَوْمَئِذٍ الشَّعِيرَ - رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

استدل بهذا الحديث جمهور العلماء ومنهم الأئمة الأربعة على أن الربا ليس مقصوراً على الأصناف الستة وإنما يلحق بها ما وافقها في العلة لأنه قال هنا الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ ولفظ الطعام أعم من الأصناف المذكورة، وأن الأصناف الستة إنما ذكرت على سبيل التمثيل لا الحصر، ويشهد لهذا القول ما في الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما (أن النبي ﷺ نهى عن المزبنة) وهي: بيع النخل

بالتمر كيلاً وبيع الزبيب بالعنب كيلاً، فنهى عن بيع العنب بالزبيب ولم يذكر في الأصناف الربوية

ودل الحديث على أنه يجب التساوي بين الجنسين مثل شعير بشعير أو تمر بتمر وتقدم اشتراطه.

٨٣٨ - وَعَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ رضي الله عنه قَالَ: اشْتَرَيْتُ يَوْمَ خَيْبَرَ قِلَادَةً بِاِثْنَيْ عَشَرَ دِينَارًا، فِيهَا ذَهَبٌ وَخَرَزٌ، فَفَصَلْتُهَا فَوَجَدْتُ فِيهَا أَكْثَرَ مِنْ اِثْنَيْ عَشَرَ دِينَارًا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: " لَا تَبَاعُ حَتَّى تُفْصَلَ " رَوَاهُ مُسْلِمٌ

٨٣٩ - وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِيئَةً - رَوَاهُ الْخُمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ الْجَارُودِ.

٨٤٠ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَمَرَهُ أَنْ يُجَهَّزَ جَيْشًا فَنَفِدَتْ الْإِبِلُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ عَلَى قَلَائِصِ الصَّدَقَةِ. قَالَ: فَكُنْتُ آخُذُ الْبَعِيرَ بِالْبَعِيرَيْنِ إِلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ " رَوَاهُ الْحَاكِمُ وَابْنُ بَيْهَقٍ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ .

٨٤١ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - [قَالَ]: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ: - إِذَا تَبَايَعْتُمْ بِالْعَيْنَةِ، وَأَخَذْتُمْ أَذْنَابَ الْبَقَرِ، وَرَضِيتُمْ بِالزَّرْعِ، وَتَرَكْتُمُ الْجِهَادَ، سَلَّطَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ذُلًّا لَا يَنْزِعُهُ حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى دِينِكُمْ - رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ رِوَايَةِ نَافِعٍ عَنْهُ، وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ. (١) .

وَلَا يَحْمَدُ: نَحْوُهُ مِنْ رِوَايَةِ عَطَاءٍ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ (٢) وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْقَطَّانِ (٣) .

٨٤٢ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: - مَنْ شَفَعَ لِأَخِيهِ شَفَاعَةً، فَأَهْدَى لَهُ هَدِيَّةً، فَقَبِلَهَا، فَقَدْ أَتَى أَبَا عَظِيمًا مِنْ أَبْوَابِ الرَّبِّ - رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ (٤) .

٨٤٣ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: - لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الرَّاشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ - رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (٥) .

٨٤٤ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: - نَهَى رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنِ الْمَزَابَنَةِ؛ أَنْ يَبِيعَ ثَمَرٌ حَائِطُهُ إِنْ كَانَ نَخْلًا بِثَمَرٍ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ كَرْمًا أَنْ يَبِيعَهُ بِزَبِيبٍ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ زَرْعًا أَنْ يَبِيعَهُ بِكَيْلٍ طَعَامٍ، نَهَى عَنْ ذَلِكَ كُلُّهُ - مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٦) .

٨٤٥ - وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: - سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - سُئِلَ عَنْ إِشْتِرَاءِ الرُّطْبِ بِالثَّمَرِ. فَقَالَ: أَيْتَقُصُّ الرُّطْبُ إِذَا يَبَسَ؟ " قَالُوا: نَعَمْ. فَنَهَى عَنْ ذَلِكَ - رَوَاهُ الْخُمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْمُدِينِ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ حِبَّانَ، وَالحَاكِمُ (١) .

٨٤٦ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -؛ - أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - نَهَى عَنْ بَيْعِ الْكَالِيِّ بِالْكَالِيِّ، يَعْنِي: الدَّيْنِ بِالْدَّيْنِ - رَوَاهُ إِسْحَاقُ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَابْنُ مَجَّازٍ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ (٢) .